وكانت اللبنة الأولى في نظام الأحلاف الأوربي الجديد هي إقامة حلف الوفاق الصغير بين جيكوسلوفاكيا، ورومانيا، ويوغسلافيا، وهذه الدول الثلاث التي أفادت أكثر من غيرها من تفسخ إمبراطورية النمسا والمجر، وظهر في العام ١٩٢٠- ١٩٢١، على أثر معاهدات عقدت بين كل دولتين من الدول الثلاث على حدة. وقد عقدت فرنسا مع دول هذا الحلف اتفاقات سياسية، وهكذا أصبحت هذه الدول حليفات فرنسا الأمينات في جنيف فيما يختص بالسياسة الخارجية والدولية، والمعروف أن فرنسا تعهدت لهذه الدول منذ البدء أن تمنحها مساعدات حربية، وتسلح جيشها بالمعدات، وترسل إليها بعثات عسكرية تشرف على تدريب ضباطها[1].

وكانت علاقات فرنسا بدول التحالف الصغير تقوم على أسس تختلف تماماً عن الأسس التي تقوم عليها علاقاتها مع بولندة، فأساس التحالف الفرنسي- البولندي الرئيس هو المصلحة المشتركة الرامية إلى تطويق ألمانيا، ومنعها من الإتيان بأي عمل عدائي ضد البلدين. أما أتفاق فرنسا مع دول التحالف الصغير، فيشمل على مساومة واضحة المعالم، ففرنسا بتحالفها معها تستطيع أن تكسب أصواتها بشأن تنفيذ نصوص معاهد فرساي التي لم يكن للحلف الصغير فيها مصلحة تذكر. أما الثمن الذي تعهدت فرنسا بدفعه للدول الثلاث، فهو أن تؤيد دول التحالف الصغير جميعاً، وتساندها ضد المجر، ومناوراتها، وتدعم يوغسلافيا بصورة خاصة ضد ايطاليا، وهكذا وسعت فرنسا منطقة السلامة التي تنشدها بهذه الخطى المباركة في شرقي أوربا، ولم يبق يشغل فكرها ،ويلغ اهتمامها غير تنفيذ نصوص صلح فرساي بحذافيرها، والإبقاء على الوضع الراهن كما قضت به التسوية، وبات من مصلحتها دعم بولندة، ويوغسلافيا، ورومانيا ضد بلغاريا. وقد رضي هؤلاء الأصدقاء تمام الرضى عن حماية فرنسا القوية النفوذ لهم ولمصالحهم[2].

ففي المدة الممتدة من العام ١٩٢٠، حتى العام ١٩٢٤، كانت فرنسا بفضل جيشها المنظم، والمدرب، والمسلح، في أوج مجدها وقوتها في القارة الأوربية. فقد كانت من أشد الدول تعلقاً بمبدأ الوضع الراهن، وتأييداً له، ومن أشد المعارضين لسياسة التساهل مع المغلوب، وتغيير ما نصت عليه معاهدات الصلح، فكان موقفها شديد الشبه بموقف مترنيخ بعد تسوية العام ١٨١٥، وقد بنت صرحاً من المحالفات، ودول

---

[1] - ادوارد كار، العلاقات الدولية في عشرين سنة ١٩١٩-١٩٣٩، تعريب: سمير شمخاني، بلا تاريخ، ص٤٨-٥٢

التحالف الصغير يذكر بالإتحاد الأوربي المقدس، الذي أنشئ في زمن مترنيخ، والاسكندر الأول قيصر روسيا عندئذ[1].

أما النمسا فقد سعى الحلفاء إلى بذل قصارى جهودهم لحملها على الاحتفاظ باستقلالها، وقدموا لها المساعدات من أجل ألا ترتمي في أحضان ألمانيا. أما المجر، فكانت حانقة ومتذمرة ، مثل ألمانيا بسبب ما فرض عليها، فكانت تنتهز الفرص لتعديل المعاهدات مما جعل جيكوسلوفاكيا، ويوغسلافيا، ورومانيا الدول الثلاث التي منحت بموجب معاهدة تريانون أجزاء من المجر أن تعقد بينها تحالفاً عُرِفَ بالتحالف الصغير لرد غائلة المجر، والمحافظة على السلامة المشتركة، وكانت دول الوفاق الصغير لا تخشى من عودة آل هابسبورغ إلى المجر. لعلمها أن سكان مقاطعات سلوفاكيا، وترانسلفانيا، وكرواتيا، هذه البقاع التي فصلتها التسوية عن المجر ما يزالون يحتفظون في أعماقهم بالإخلاص والوفاق لآل هابسبورغ بالرغم من كرههم لحكامهم المجريين السابقين[2].

أما ايطاليا الفاشية فقد رأت أن نظام الأحلاف الفرنسي يمثل تهديداً لمصالحها، فارتباط فرنسا بمملكة الصرب من شأنه تهديد المصالح الإيطالية، لأن لإيطاليا مطالب إقليمية مهمة لدى تلك المملكة، وأهمها السيطرة على إقليم فيومي. كما أن للدولتين مصالح متعارضة مع ألبانيا، ولذلك فقد شرعت إيطاليا في دعم المجر ضد الوفاق الصغير، فعقدت معها معاهدة صداقة سنة ١٩٢٧، ودعمت مطلب المجر في إعادة النظر في الحدود التي رسمتها معاهدة تريانون، وكذلك فقد سعت إيطاليا الفاشية إلى إقامة تكتل دولي في البلقان، والدانوب، يؤكد هيمنتها السياسية على هذه المنطقة. وقد لجأت إيطاليا إلى استخدام الضغط العسكري للحصول على تنازلات سياسية من دول البلقان. فقد احتلت جزيرة كورفو اليونانية مؤقتا لبث الرعب في الدول المعارضة لمطالبها الإقليمية. وقد أجبر ذلك مملكة الصرب على التوصل إلى إتفاقية مع إيطاليا عُرِفَت باسم اتفاقية نيتونو في كانون الثاني من العام ١٩٢٤، تنازلت بموجبها عن مدينة فيومي لإيطاليا، واحتلتها بالقوة في العام ١٩٢٣، وكذلك فقد سيطرت اقتصادياً وسياسياً على ألبانيا، ووقعت معها ميثاق تيرانا في تشرين الثاني من العام ١٩٢٦، وبموجب هذا الميثاق تعهدت الحكومة الألبانية بعدم انتهاج سياسة خارجية تضر بالمصالح الإيطالية، وفي تشرين الثاني من العام ١٩٢٧، تم توقيع تحالف دفاعي بين إيطاليا وألبانيا، وثم استكماله باتفاق أخر في تموز من العام ١٩٢٨، تعهدت بموجبه الحكومة الألبانية بألا تتصرف في جميع المسائل البلقانية إلا بالاتفاق مع إيطاليا، وفي أيلول من العام ١٩٢٨، عقدت اليونان وإيطاليا اتفاقاً تعهدت اليونان بموجبه بـ[illegible] في حالة تعرض إيطاليا لعدوان لم

---

[1] - المصدر نفسه، ص٥٣.

[2] - أدوارد كار، المصدر نفسه، ص٧٢-٧٥.

المبحث الثاني

الإتحاد السوفيتي وعلاقاته الدولية

أستطاع الإتحاد السوفيتي بادئ ذي بدء أنشاء علاقات دبلوماسية رسمية مع جيرانه الصغار. فقد تجلى أخلاص الحكومة الروسية بـاجلى معانيـه في استعدادها للاعتراف بالدول الحديثة التي انفصلت عن روسيا، ففي عام ١٩٢٠، عقدت معاهدات صلح مع فنلندة، واستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا، ومع بولندة.

أما مصير الولايات القفقاسية، وهي جورجيا، وأذربيجان، وأرمينيا، فلم يكن كمصير الدول المذكورة، فإن أذربيجان، وأرمينيا لم تكن لهما أدنى مظاهر الاستقلال كما كان لجورجيا مثلا. فقد تقرر مصيرها بعد انسحاب القوات الحليفة منها، وكانت تحميها وتحمي كيانها الدولي الذي أصبح لها في السنة الأخيرة للحرب، فضمتها روسيا إلى أراضيها، وفي العام ١٩٢١، إذا بروسيا السوفيتية تعقد معاهدات صداقة مع تركيا، وإيران، وأفغانستان، وكانت المعاهدتان مع الدولتين الأخيرتين تستهدفان تشجيع روح المقاومة للنفوذ البريطاني في البلدين، حتى خيّل للعالم أن التنافس البريطاني- الروسي الذي عرفه القرن التاسع عشر في أسيا سيتجدد، فيكون له أسوأ العواقب، وأوخمها[1].

أما الدول الكبرى فقد ظلت علاقاتها الرسمية مع الاتحاد السوفيتي منقطعة غير انه لم يكن باستطاعة هذه الدول التغاضي عن أمكانية إيجاد علاقات تجارية واقتصادية بينها، وبين روسيا مع أن الاتحاد السوفيتي رفض الاعتراف بديون روسيا القيصرية، وأقيمت علاقات تجارية بين بريطانيا، والاتحاد السوفيتي، واقتدت ايطاليا بها ثم قبل الاتحاد السوفيتي في أسرة الأمم، وأصبح بالإمكان دعوته إلى حضور مؤتمر اقتصادي تعقده الدول الأوربية، بما فيها ألمانيا، في جنوه خلال ربيع العام ١٩٢٢، وكان رئيس وزراء بريطانيا لويد جورج يأمل أن يتوسط في المؤتمر في عقد اتفاق بين الاتحاد السوفيتي، وجميع الدول غير أن هذه الآمال قد تلاشت بسبب موقف لجنتي فرنسا وبلجيكا من هذه الفكرة، إذ أصرت على وجوب اعتراف السوفيت بديون روسيا القيصرية قبل فتح باب المفاوضات.

أما ألمانيا فقد عقدت معه معاهدة صداقة، فكان وقتها عظيماً مع أن بنودها لم تكن على جانب من الأهمية، إذ أكتسب الاتحاد السوفيتي اعترافا رسمياً له من جانب

---

[1]- أدوارد كار، مصدر سبق ذكره، ص٨٤.